التقريـر الموحـد
لتقييـم جاهزيـة الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
علـى مسـتوى الأجهـزة الأعضـاء

المقدمة

صادقت الدول الاعضاء في الامم المتحدة في سبتمبر 2015 والبالغ عددهم (193) دولة على برنامجا عالميا جديداً يعّد خارطة طريق بعيدة المدى لإرساء التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والمساواة والحد من الفقر متضمنه (17) هدفا للتنمية المستدامة ويتفرع منها (169) غاية وقد ادرجت تحت عنوان ((تحويل عالمنا : أجندة التنمية المستدامة لعام 2030)) وتسعى الأمم المتحدة لدفع الدول الأعضاء ومساندتها لبلوغ تلك الاهداف وغاياتها ، وترمي اهداف التنمية المستدامة الى عدم ترك اي شخص خلف الركب وتستند في ذلك الى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق اهداف الالفية للتنمية مع ادراج الموضوعات الجديدة مثل تغير المناخ والسلام والعدالة ، وتعهّدت الحكومات بضرورة "المتابعة والمراجعة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي مع التقدّم في تحقيق الأهداف والغايات على مدى الخمسين سنة القادمة " .

وتشمل أهداف التنمية المستدامة الابعاد الثلاثة للتنمية المتمثلة في : التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية مدعومة بالحكم الرشيد ، وتتمثل العناصر الرئيسة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة في خمسة مجالات رئيسية مترابطة فيما بينها وهي (الكوكب ، الازدهار ، السلام ، الناس ، الشراكة) ويرمي البرنامج الى تحقيق عالم عادل ومنصف وشامل ويتوقف نجاحه على مشاركة جميع الاطراف ذات العلاقة الذين يلتزمون سويا بتحقيق النمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي وحماية البيئة .

ونظرا لأهمية هذه الخطة وأهدافها ادرجت في صلب عمل الأجهزة العليا للرقابة لتبرز وعي تلك الأجهزة بقيمة هذه الرقابة في المساهمة في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمجتمع وانسجاماً مع أهداف المعيار (12) للإنتوساي المتعلق بـ " قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة – إحداث الفارق في حياة المواطنين " ارتأت الإنتوساي وجوب مساهمة الأجهزة الأعضاء في تحقيق أهداف هذه الخطة ومتابعة تنفيذها والإبلاغ عن نتائجها.

وللمساهمة في تحقيق هذه الأهداف ومساعدة الحكومات في تحقيق أجندة الأمم المتحدة 2030 كان على الأجهزة العليا للرقابة تقييم استعداد الحكومات الوطنية وقدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعليه قامت بعض الاجهزة الاعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (الاربوساي) بأعداد تقارير عن جاهزية حكوماتهم لتنفيذ

أهداف التنمية المستدامة ومنها (الاردن ، العراق ، تونس ، الجزائر ، فلسطين) والتي ستيم اعتمادها في تقديم نتائج هذا التقرير .

الهدف

يهدف هذا التقرير الى توحيد ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي اظهرتها التقارير المعّدة من قبل الاجهزة العليا للرقابة في بعض البلدان العربية عن تقييم جاهزية الحكومات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد وذلك بمراجعة الالتزام الحكومي والخطط والاستراتيجيات وتقييم المؤشرات المتعلقة بها .

المنهجية

اعتمدت منهجية اعداد التقارير على نموذج الخطوات السبع الذي اوصت به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) ، وتم اعداد هذا التقرير الموحد للنتائج على اساس ماورد في تلك التقارير عن اجراءات المراجعة المتخذة من قبل الحكومات في المجالات السبعة الاتية :

1. الالتزام السياسي للحكومات في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة .
2. بناء الوعي العام ومشاركة الاطراف ذات العلاقة.
3. المسؤولية والموارد والمسائلة .
4. إعداد الخطط اللازمة لتنفيذ الاهداف .
5. تصميم وتأسيس أنظمة القياس والمراقبة .
6. تحديد قاعدة أساس لمختلف أنواع المؤشرات .
7. ترتيبات المراقبة والإبلاغ عن التقدم المحرز بإشراك جميع الأطراف ذات العلاقة .

الاستنتاجات :

تناولت تقارير الاجهزة العليا للرقابة مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات في المجالات السبع التي اشارت اليها منظمة الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) وقد اظهرت نتائج المراجعة الاتي :

اولاً :الالتزام السياسي للحكومات في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة :

- وجود جاهزية معقولة لدى الحكومات لتنفيذ إلتزامها السياسي المتعلق بتطبيق أهداف التنمية المستدامة متمثل بقيام قادة الدول الاعضاء بالتوقيع على قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وأرساء المبادئ الدستورية وصياغة النصوص القانونية او الاستشهاد بقوانين قائمة.
- تضمين اهداف التنمية المستدامة الى اجندة الاهداف الوطنية ضمن مدى زمني معقول ورسم خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإطلاق الخطط الاستراتيجية الوطنية وإدماج أهداف التنمية المستدامة مع تلك الخطط ، وإعلام جميع الاطراف المعنية وإشراك الاطراف ذات العلاقة ممثلين عن مختلف القطاعات في مشاورات ومراحل اعداد الخطة الوطنية .
- قيام بعض الحكومات بإنشاء مؤسسات وهيئات اسندت اليها مهام ذات علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة ، وتشكيل لجان وطنية عليا ولجان فرعية في المحافظات والأقاليم وفرق اخرى تخصصية بإضافة الى تشكيل خلية متابعة لنتائج التقرير.
- تأخر بعض الحكومات في اصدار الخطة الاستراتيجية الوطنية وعدم تضمينها منهجية شاملة للأجندة الدولية او موائمتها مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية والمدد اللازمة للتنفيذ ، وفي بعض الحالات لم يتم الاشارة ضمن الخطط القطاعية الى اهداف التنمية المستدامة بشكل صريح .
- عدم وضوح الربط بين اهداف التنمية المستدامة وغاياتها الفرعية مع المخطط التنموي مما يصعب معه اجراء المتابعة والتحقق من مدى تنفيذ الخطط .

ثانياً : بناء الوعى العام ومشاركة الاطراف ذات العلاقة :

- قامت الحكومات بتنظيم مؤتمرات ومناظرات وطنية حول خطة 2030 للتنمية المستدامة بهدف رفع الوعي العام ، كما تم عقد اجتماعات ودورات تدريبية وإطلاق مشاورات ونقاش بين مختلف القطاعات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج غير أن هذه المناظرة لم تتبعها إجراءات ملموسة لتفعيل توصياتها.
- تأخر الحكومات في إعداد خطة العمل او عدم وضع خطة مكتوبة وواضحة للإعلام الوطني بأهداف التنمية المستدامة والمتعلقة برفع مستوى التوعية لدى المجتمع بتلك الاهداف وأهمية تنفيذها .

- عدم كفاية الجهود المبذولة لتعزيز التوعية الجماهيرية اذ ان اغلب الاجراءات المتخذة مصممة خصيصاً لرفع التوعية الداخلية للمؤسسات الحكومية وتركزت على بناء الوعي والالتزام بين الشركاء الرئيسين من الحكومة والمجتمع مدني والقطاع خاص.
- غياب إطار للتنسيق والتتبع يسمح بتجميع وتكامل الإجراءات المتخذة من مختلف الأطراف المتدخلة ، وغياب استراتيجية للتواصل والتحسيس حول أهداف التنمية المستدامة تتلائم مع كافة المستويات والغايات المستهدفة الامر الذي ادى الى عدم كفاية درجة استيعاب الأهداف التنموية وتبنيها من قبل المواطنين والجهات المعنية.
- ظهور نشاطات توعوية نفذت من قبل بعض الوزارات او الهيئات الحكومية مثل تنفيذ عدد من ورش التوعية العامة غير انها تبقى محدودة ولا تدخل ضمن اطار منظم وشامل صاحب ذلك انخفاض مساهمة الاطراف ذات العلاقة بتنفيذ حملات توعية للعموم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا: المسؤولية والموارد والمسائلة :

- صعوبة الحكم على مدى إلتزام الجهات المعنية بتنفيذ ما هو مطلوب منها لغالبية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة خاصة للأهداف والمؤشرات التي لا يوجد لها صلة واضحة ومباشرة مع أهداف البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة.

- توزيع المسؤوليات التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الوزارات دون توزيعها على مستوى المحافظات والبلديات باعتبارهم من الاطراف المعنية بالتنفيذ.

- ان خطط المنظمات غير الحكومية غير مرتبطة بالخطة الوطنية ، كما لا يوجد آلية للاتصال والتواصل وتبادل للمعلومات ما بين الحكومة وكافة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- الحاجة إلى توضيح كيفية تحديد مسؤوليات التنفيذ المشتركة بين الجهات الحكومية التي تشترك في تنفيذ هدف او عدد من الأهداف وذلك بسبب عدم الوضوح في توزيع تلك المسؤوليات.
- عدم وجود تقدير شامل لدى الحكومات عن حجم التمويل اللازم لتنفيذ تلك الأهداف.
- قصور في تفعيل الاجراءات الخاصة بمساءلة الأطراف المعنية بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة والمطبق حالياً هو أسلوب المساءلة المتعلق بمتابعة البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة (الخطة الوطنية) .
- تم تخصيص الموارد للمشاريع على وفق الخطط الوطنية التي حددت الجهات الممولة لتلك المشاريع ، وتم انشاء صناديق لتمويل تلك المشاريع ويكون الصندوق اداة لاجتذاب شركاء التنمية والمنح والقروض الدولية من الجهات المانحة .
- احتمال مواجهة مخاطر اقتصادية في بعض الدول التي تعتمد في مصادر تمويلها الرئيسية على الايرادات النفطية في حال انخفاض اسعار النفط العالمية من دون البحث عن حلول فعالة لإيجاد موارد اخرى غير النفط .
- تأخر وضع إطار للتنسيق والتتبع بهدف تنفيذ خطة 2030 أدى إلى ضعف انخراط المتدخلين المعنيين وغياب التشاور معهم حول أهداف التنمية المستدامة وهو ما تجلى في ضعف توزيع الأدوار والمسؤوليات .
- غياب استراتيجية أو برنامج وطني يحدد الأولويات الوطنية وكذلك غياب خطط عمل مفصلة تحدد الآجال والمتدخلين وطرق التمويل الخاصة بهذه الأهداف.

رابعاً: إعداد الخطط اللازمة لتنفيذ الاهداف :

- ان نسبة تغطية السياسات الحالية الوطنية لبرنامج الامم المتحدة لم تظهر بعد وذلك لصعوبة متابعة نسبة الالتزام بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبالأخص في حالة عدم وجود خطة متعلقة بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

- لم توضح بعض الاستراتيجيات الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع التقاطعات ما بين أهداف التنمية المستدامة التي يشترك بتنفيذها أكثر من جهة من اجل تنسيق التعاون ما بين تلك الجهات.
- بطء وتيرة اتخاذ التدابير الرامية لملائمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية مع أهداف التنمية المستدامة ، كما سجلت الاستراتيجية الوطنية نقائص متعلقة بضعف تبنيها من طرف بعض المتدخلين وتباين بين الأطراف المعنية حول الإطار الملائم لتحديد المشاريع والأولويات بغرض مقاربة الاستراتيجية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.
- الإشارة بشكل مختصر إلى أهداف التنمية المستدامة في بعض الاستراتيجيات الوطنية إلى جانب تأخر إعداد الخطط التشغيلية لعدد من تلك الاستراتيجيات وتحديد درجة ارتباط أهدافها ومؤشراتها بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة الأمر الذي قد يشكل صعوبة في متابعة وتقييم التزام الوزارات بتنفيذ ما هو مطلوب منها في هذا المجال.

خامساً : تصميم وتأسيس أنظمة القياس والمراقبة :

- قيام بعض الحكومات بوضع انظمة مراقبة للإحصاءات الوطنية وتحديث انظمة القياس المعمول بها لتتضمن كافة مؤشرات اهداف التنمية المستدامة .
- على مستوى تجميع المعطيات الخاصة بقياس المؤشرات اظهرت بعض انظمة الاحصاء الوطني فعالية في استجابتها للمعايير الدولية وتوفر الإمكانيات المطلوبة لإنتاج المؤشرات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع اظهار بعض النقائص المتعلقة بغياب تنسيق وملائمة الإجراءات والعمليات الإحصائية المنجزة من طرف مختلف مكوناته.
- التأخر في إعداد نظام الرصد والمتابعة لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة نتج عنه عدم إظهار ما تم تنفيذه خلال الفترة الماضية ، كما ان بعض البرامج قد تظهر وجود ربط مباشر بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة وبالتالي لا يعكس بشكل مباشر مدى التقدم المحرز في تنفيذها.

- وجود حاجة إلى تنسيق المنهجيات المستخدمة لحساب المؤشرات بما يتماشى مع المعاييرالدولية .
- عدم وجود مخصصات مالية كافية لتنفيذ مسوح احصائية بعينات كبيرة لتوفير البيانات الأساسية لبعض المؤشرات.
- عدم التزام بعض الجهات المختلفة المنتجة للبيانات بالمعايير والتصنيفات والمنهجيات ووحدات القياس الدولية المعتمدة .

سادساً: تحديد قاعدة أساس لمختلف أنواع المؤشرات :

- تشكيل لجان للعمل على مشروع مسح ورصد وتقويم للمؤشرات بالتعاون مع
- عدم حصر اللائحة النهائية للمؤشرات التي يمكن أن ينتجها النظام الإحصائي الوطني لدى بعض الحكومات للتحقق من تغطية المؤشرات والغايات المستهدفة.
- عدم توفر قاعدة قياس مرجعية شاملة لكل المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة لدى اغلب الحكومات ، كما ان أكثر من نصف تلك المؤشرات لا توجد بيانات متوفرة لها وبالتالي لا يمكن تحديد قيمة سنة الأساس لهذه المؤشرات.
- ارتباط تأمين النقص المتبقي في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بتوفر التخصيصات المالية الأمر الذي قد يشير إلى تأخر تأمين بيانات هذه المؤشرات وبالتالي يؤثر على تنفيذ تلك الأهداف بشكل فعال .
- ان نظام جمع البيانات غير المنسق ويمكن ان يعرقل عملية المتابعة ولا يعطي صورة حقيقية لذا لابد من بناء وتعزيز القدرات للنظام الاحصائي الوطني وتبنى أدوار جديدة في جمع البيانات وضمان الجودة المرجوة من قبل جميع الأطراف المعنية .

سابعاً: المراقبة والإبلاغ عن التقدم المحرز بإشراك جميع الأطراف ذات العلاقة.

- لم يتم ارساء هيكل وطني يعنى بمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة مع الاخذ بالاعتبار الخصوصيات والأولويات الوطنية .

- تم وضع اطار للمتابعة يبنى على جملة من المبادئ اهمها طوعية الحكومات والانفتاح امام مشاركة كل المتدخلين بما يضمن رصد التقدم المحرز وتنفيذ اهداف التنمية المستدامة .
- الحاجة إلى توضيح وتوثيق ترتيبات المساءلة بين فرق العمل والجهات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بمدى الالتزام بما هو مخطط والمراقبة على الأعمال المنفذة .
- عدم وجود آلية لإصدار التقارير من قبل اللجان الفنية المتواجدة في الوزارات والدوائر الحكومية إلى جانب الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأهداف.
- وجود حاجة إلى تفعيل مشاركة الاطراف ذات العلاقة في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- عدم التطرق بشكل صريحة لدى اغلب الحكومات عن تحديد الجهة المسؤولة عن مهمة التتبع والرصد لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة .

التوصيات

1. يجب اعداد خطة استراتيجية مقرّة ومصادق عليها خاصة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة على ان تتضمن هذه الخطة دراسة الاولويات الوطنية وتنفيذ الاجندة الدولية وموائمتها مع الخطط والأهداف الوطنية وتحديد المسؤوليات والمدد الزمنية اللازمة لانجاز الخطة بشكل واضح.

2. توضيح الربط المباشر بين أهداف ومؤشرات البرنامج التنموي التنفيذي وأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة من اجل تسهيل عملية رصد ومراقبة تنفيذ الالتزام السياسي للحكومة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3. التأكيد على أهمية ربط الخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر الحكومية بأهداف التنمية المستدامة إلى جانب إعداد خطط تشغيلية لها.

4. الاستمرار في عملية نشر الوعي وحث جميع الاطراف ذات العلاقة على اقامة الورش التثقيفية والندوات والبحوث في مجال التنمية المستدامة ، وأعداد خطة وطنية شاملة للأعلام الوطني بخصوص التثقيف والترويج ونشر الوعي بأهمية تحقيق الاهداف وإشراك المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة ، فضلاً عن مساهمة الجهات غير الحكومية في النشر والأعلام ورفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة.

5. الالتزام بالتحديد المباشر لمسؤوليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تتشارك في تنفيذها أكثر من جهة ووضع آليات فاعلة للتنسيق ومتابعة التنفيذ بين تلك الجهات مع مراعاة توضيح المسؤوليات التنفيذية لتلك الأهداف على مستوى المحافظات والبلديات .

6. ضرورة وضع خطط عمل مفصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تحديد الوسائل والآجال والمتدخلين وطرق التمويل الضرورية والعمل على تضمينها للمبادرات ذات الصلة المتخذة من طرف بعض القطاعات الوزارية وفاعلين آخرين .

7. تفعيل الجهود الدولية في تأمين الاموال اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنويع مصادر تمويل المشاريع الخاصة بها ورسم خطط مالية طموحة لإنشاء مشاريع بديلة في حالة فشل المشاريع الاساسية .

8. الاسراع في إعداد نظام المراقبة والرصد الوطني المتعلق بإظهار التقدم المحرز في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتحديد الاطراف المسؤولة عن التنفيذ بصورة واضحة ، وتحديد اجراءات وترتيبات المساءلة المتعلقة بالأعمال التنفيذية لأهداف التنمية المستدامة لدى كافة الجهات المعنية.

9. العمل على تحديد توزيع مهام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقيم المستهدفة لمؤشراتها على طول الفترة الزمنية لتنفيذ تلك الأهداف ، التأكيد على أهمية ايجاد الحلول المناسبة لتأمين النقص في المؤشرات التي لا يتوفر لها بيانات لغاية الآن.

10. الاسراع في اتمام جرد وتصنيف مؤشرات التنمية المستدامة وتحديد الاطراف المتدخلة في اعدادها بما يساعد في احكام متابعة التنفيذ ، وتطوير آليات تجميع وترتيب الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية وضمان تجانسها وتيسير تبادلها ومقارنتها وطنياً ودولياً ، وايلاء عناية خاصة بالإحصائيات ذات الطابع الاقليمي والمحلي .

11. ارساء هيكل وطني يعنى بمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة وتوسيع نسبة مشاركة الاطراف ذات العلاقة في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاهداف .

12. تفعيل مهام فرق العمل التابعة للجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في التنسيق ومتابعة الجهات الحكومية فيما يتعلق بمدى الالتزام بما هو مخطط والمراقبة على الأعمال المنفذة .

لجنة الرقابة على اهداف التنمية المستدامة